النشرة الربعية - الربع الأول 2026

هيئة سوق رأس المال
Capital Market Authority

تنظيم .. تطوير .. رقابة

النشـــرة الربعية

العدد السابع والعشرون - الربع الأول للعام 2026

كلمة العدد

مع انطلاق العام 2026، تواصل هيئة سوق رأس المال جهودها الرامية إلى تطوير وتنظيم القطاعات المالية غير المصرفية في فلسطين، من خلال تعزيز البيئة التشريعية والرقابية، وترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية، بما يسهم في دعم الاستقرار المالي وتحفيز الاستثمار وتعزيز ثقة المتعاملين في السوق.

وخلال الربع الأول، واصلت الهيئة تنفيذ رؤيتها الاستراتيجية الهادفة إلى تحديث الأطر التنظيمية الناظمة للقطاعات الخاضعة لإشرافها، حيث شهدت هذه الفترة إصدار تعليمات حوكمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، بما يعزز كفاءة الأداء المؤسسي، ويرسخ مبادئ المساءلة والشفافية والاستدامة، إلى جانب إصدار ضوابط تنظيم رهن الأصول المؤجرة في عقود التأجير التمويلي، بما يسهم في حماية حقوق الأطراف ذات العلاقة، وتعزيز الانضباط والاستقرار في القطاع.

وفي إطار دعم تطور الأسواق المالية وتعزيز الخدمات المقدمة للمستثمرين، منحت الهيئة إذن التشغيل لشركة جديدة لممارسة نشاط التعامل في البورصات الأجنبية غير النظامية (الفوركس)، بعد استكمالها المتطلبات القانونية والفنية اللازمة، في خطوة تعكس استمرار جهود الهيئة في تنظيم هذا النشاط، وتوفير بيئة أكثر أماناً وموثوقية للمتعاملين.

كما واصلت الهيئة دورها في حماية المستثمرين ورفع مستوى الوعي المالي لدى الجمهور، من خلال التحذير من ممارسات الاستثمار غير المنظمة وعمليات الاحتيال المالي التي تستهدف الأفراد عبر الوسائل الرقمية المختلفة، مؤكدةً أهمية التعامل مع الجهات المرخصة والالتزام بالقنوات الرسمية للاستثمار، بما يعزز حماية الجمهور ويحد من المخاطر المالية.

وعلى صعيد التعاون الدولي وتطوير القطاعات المالية غير المصرفية، عززت الهيئة شراكاتها مع المؤسسات الدولية، حيث عقدت لقاءً فنياً رفيع المستوى بالتعاون مع مشروع (EU4Business) وممثلي قطاع التأجير التمويلي، بهدف بحث فرص توسيع مصادر التمويل المتاحة للشركات وتعزيز دورها في تمويل الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية، بما يدعم الشمول المالي، ويسهم في تحفيز النمو الاقتصادي الوطني.

وتؤكد الهيئة في مستهل العام 2026 التزامها بمواصلة العمل على تطوير بيئة مالية غير مصرفية حديثة وفعالة، ترتكز على أفضل

الممارسات الدولية، وتواكب المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، بما يعزز متانة القطاعات المالية غير المصرفية.

براق النابلسي

مدير عام هيئة سوق رأس المال

تطورات قطاعات سوق رأس المال

تطورات قطاعات سوق رأس المال > قطاع الأسواق المالية

- **مؤشر القدس**

يُظهر مؤشر القدس اتجاهاً صاعداً تدريجياً منذ بداية العام 2025، ما قد يشير إلى تحسن الثقة في السوق وزيادة النشاط الاستثماري، ليصل إلى 606.6 نقطة مع نهاية الربع الأول من العام 2026 بارتفاع نسبته 22% مقارنةً مع نهاية الربع المناظر (الربع الأول من العام 2025). والشكل رقم (1) أدناه يشير إلى التغيرات في أسعار الإغلاق لمؤشر القدس بشكل ربعي خلال الفترة.

شكل 1: حركة مؤشر القدس بشكل ربع سنوي (نقطة)

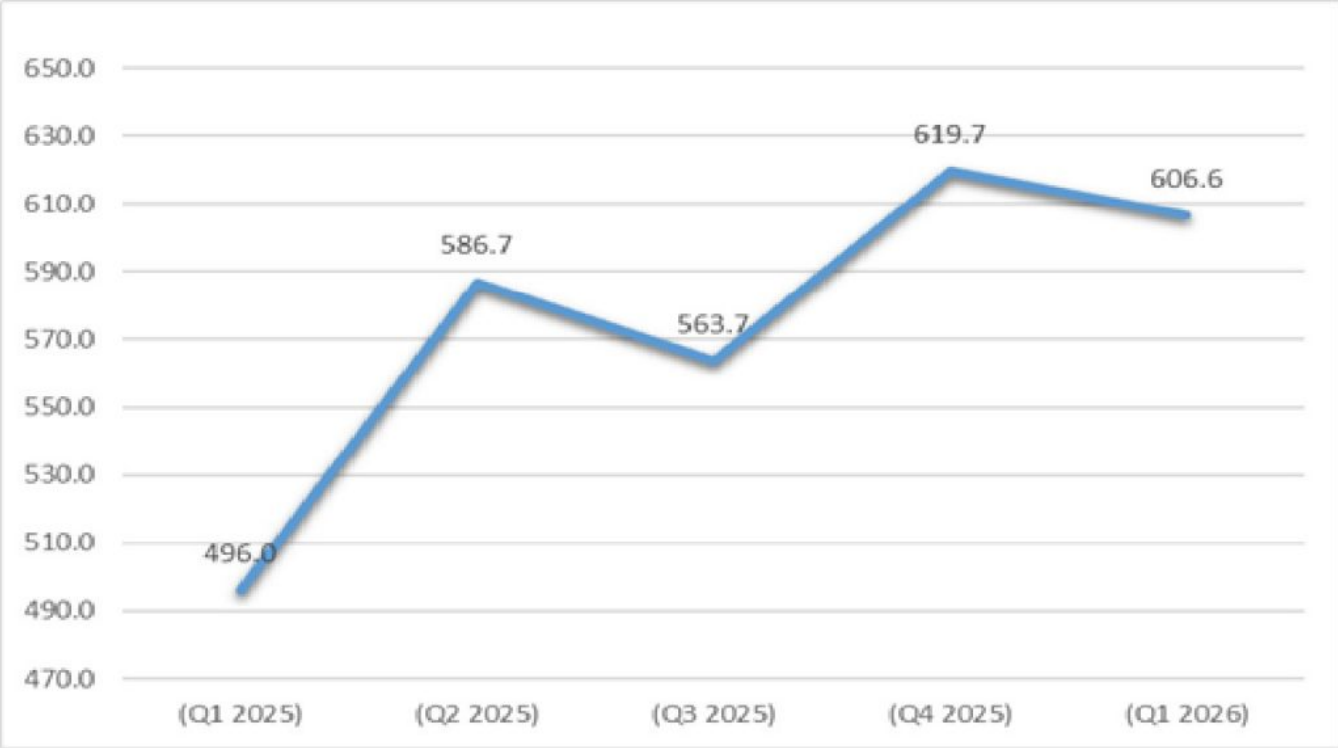

- **إحصائيات وبيانات التداول**

شهد إجمالي أحجام التداول في بورصة فلسطين مع نهاية الربع الأول من العام 2026 انخفاضاً نسبته 48% مقارنة مع نهاية الربع السابق (الربع الرابع من العام 2025)، و78% مقارنةً مع الربع المناظر (الربع الأول من العام 2025).

كما شهدت قيم التداول في بورصة فلسطين مع نهاية الربع الأول من العام 2026 انخفاضاً نسبته 71% مقارنة مع نهاية الربع السابق، و67% مقارنة مع الربع المناظر. ويعزي ذلك إلى أحجام طلبات التعامل التي نفذتها السوق خلال الفترة المذكورة. كما سجلت القيمة السوقية انخفاضاً نسبته حوالي 2% مقارنة مع الربع السابق وارتفاعاً نسبته 20% مقارنة مع الربع المناظر.

جدول 1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين*

البيان	الربع الأول 2025	الربع الرابع 2025	الربع الأول 2026
عدد جلسات التداول (جلسة)	58	65	59

عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	99.5	42.9	22.4
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	126.7	142.7	41.4
القيمة السوقية (مليون دولار)	4,046.1	4,942.8	4,868.0
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	2.2	2.2	0.7
عدد الصفقات (صفقة)	4,890	5,739	4,484
إجمالي عدد المتعاملين بالأسهم المدرجة في بورصة فلسطين (متعامل)	68,805	68,667	68,697
القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية**)	25.3%	30.9%	30.4%
قيمة التداول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية**)	0.8%	0.9%	0.3%

* البيانات لا تشمل التحويلات خارج القاعة.

** تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2024.

شكل 2: التطورات الربعية لنشاط التداول في بورصة فلسطين

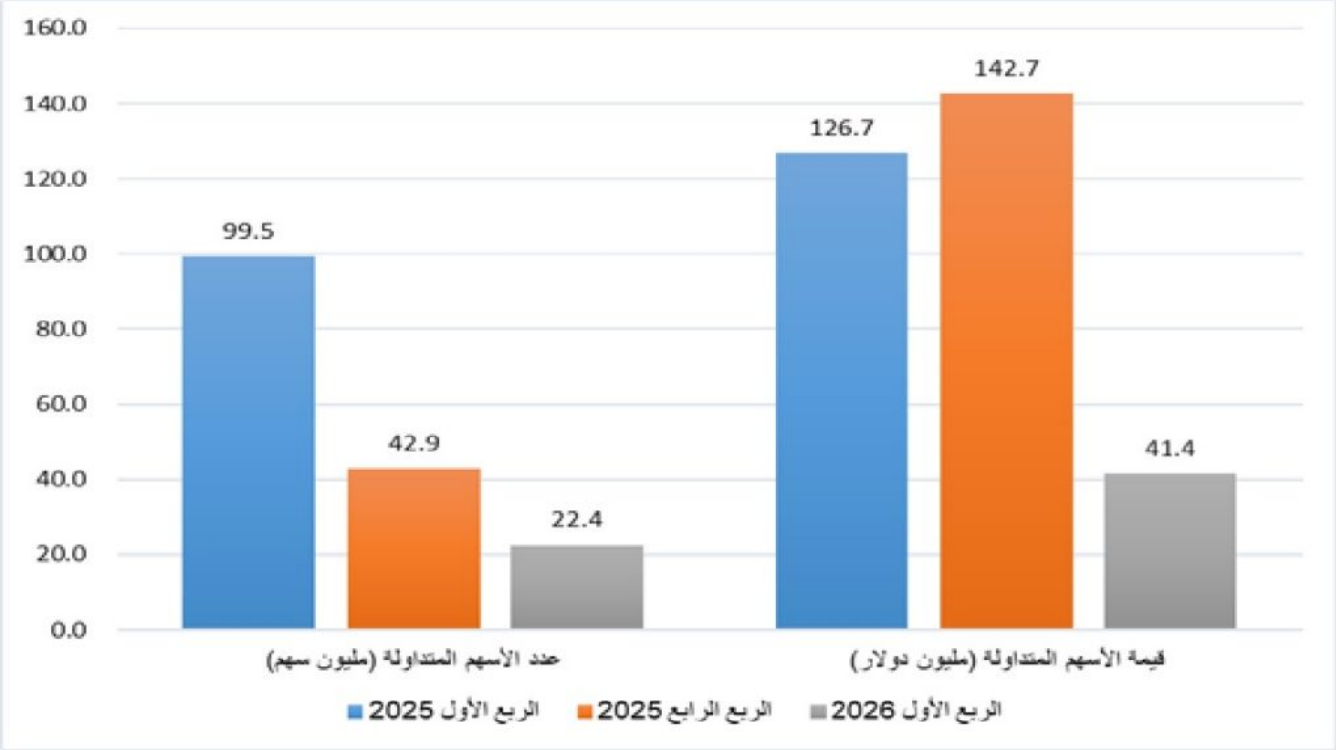

يوضح الشكل (3) أدناه توزيع المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والبالغ عددهم 61,140 مساهماً كما في نهاية الربع الأول من العام 2026، حوالي 84% منهم في الضفة الغربية، و16% في قطاع غزة.

شكل 3: توزيع المساهمين في الشركات المدرجة وفق التوزيع الجغرافي والجندري كما في الربع الأول 2026

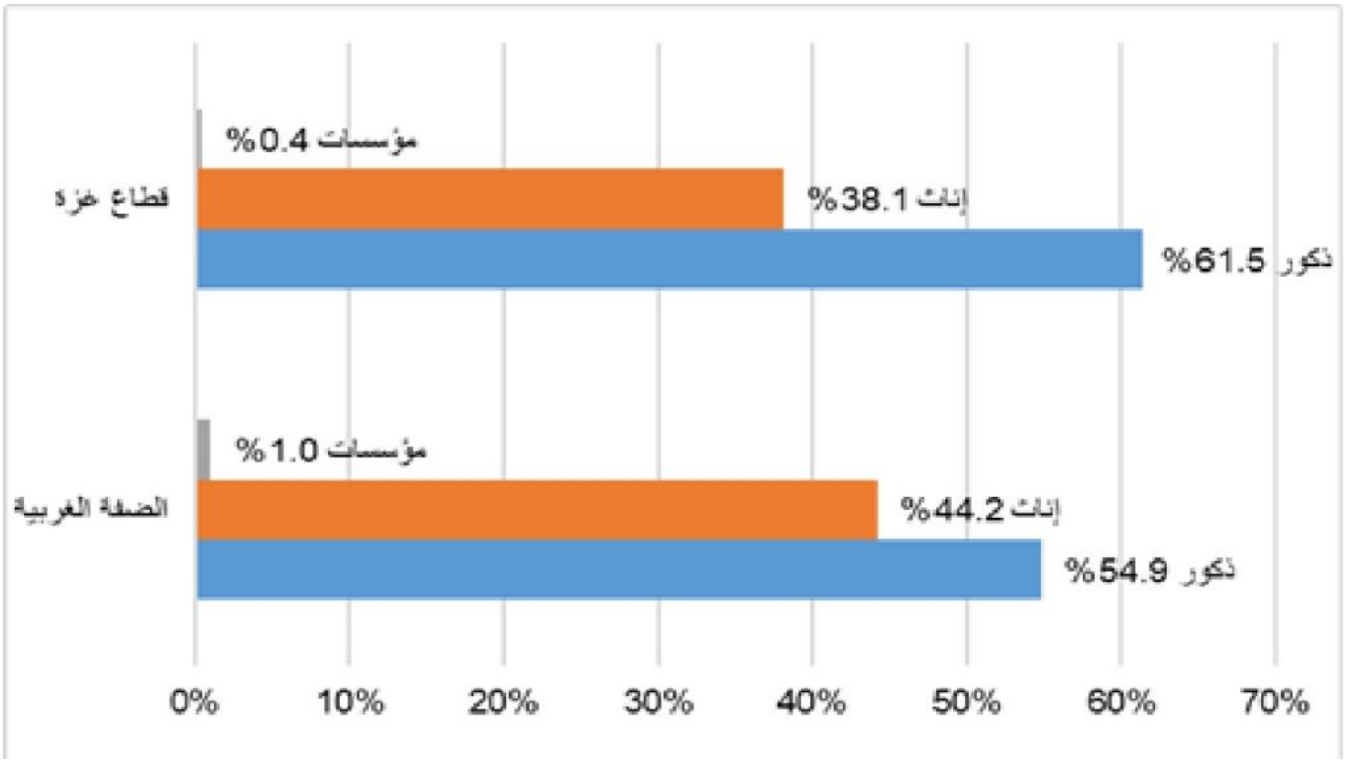

كما يوضح الشكل (4) إجمالي عدد الحسابات المفتوحة النشطة والخاملة وفق التوزيع الجندري كما في نهاية الربع الأول من العام 2026 في بورصة فلسطين والبالغة 128,005 حسابات، ويلاحظ أن مشاركة الذكور أكبر من مشاركة الإناث في قطاع الأوراق المالية.

شكل 4: الحسابات المفتوحة في بورصة فلسطين وفقاً للجندر كما في نهاية الربع الأول 2026

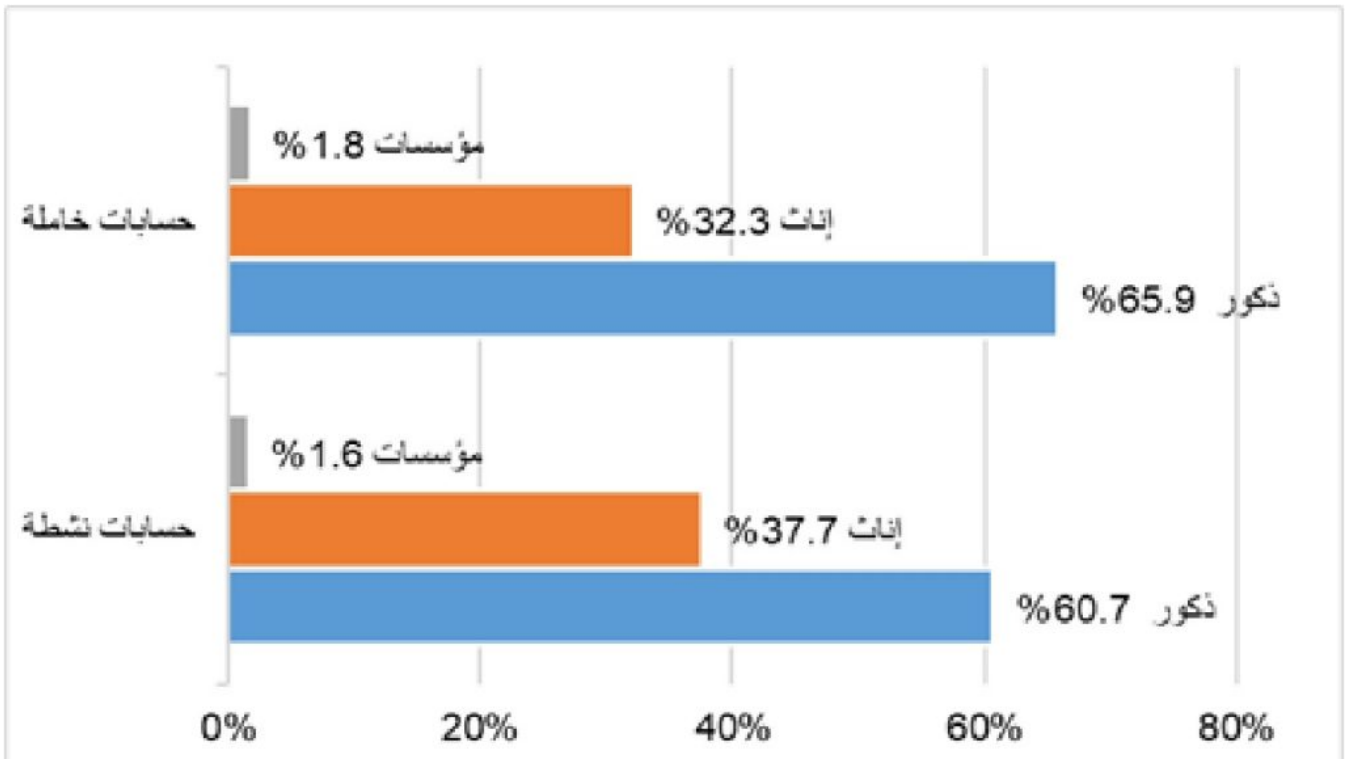

تطورات قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأمين

بلغ عدد شركات التأمين المرخصة من قبل الهيئة اثنتي عشرة شركة مع نهاية الربع الأول من العام 2026. وعلى الرغم من استمرار تداعيات الحرب على قطاع غزة والعدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني حتى تاريخه، فإن قطاع التأمين حقق نمواً ملحوظاً في المحفظة التأمينية خلال الربع الأول من العام 2026 عن سابقه بنسبة بلغت 14%. ويعود هذا التحسن إلى عودة الشركات إلى وضعها الطبيعي على الرغم من الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة، حيث إن نسبة قطاع غزة من إجمالي المحفظة التأمينية لا تشكل سوى 2%، أما إجمالي استثمارات شركات التأمين فبلغ 322.20 مليون دولار، تتصدره الاستثمارات العقارية، بما نسبته 47% من إجمالي الاستثمارات.

جدول 1: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

البيان	الربع الأول 2025	الربع الرابع 2025	الربع الأول 2026
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	112.35	424.71	127.95
إجمالي استثمارات شركات التأمين*	292.17	321.45	322.20

*الإحصائيات لا تشمل البيانات المالية للشركة الأمريكية للتأمين على الحياة- أليكو، وتشمل البيانات الأولية غير المدققة لشركة البركة للتأمين الإسلامي.

يشير الجدول (2) إلى أهم المؤشرات التأمينية التي تعكس الأهمية النسبية لقطاع التأمين في الاقتصاد الوطني. هناك نمو مستمر في مساهمة التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت مع نهاية العام 2025 ما يقارب 3.72%، وهذا مؤشر على تعافٍ نسبي في عمق سوق التأمين؛ إذ تشير هذه النسبة "نسبة الاختراق التأمينية" إلى إجمالي المحفظة التأمينية منسوبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. أما من حيث الكثافة التأمينية التي تشير إلى حصة الفرد من إجمالي المحفظة التأمينية، فعلى الرغم من أن هذه النسبة شهدت تراجعاً عبر السنوات الثلاث الماضية، فإنها شهدت نمواً مع نهاية العام 2025، لتصل إلى 77.21 دولار أمريكي، ويُعزى ذلك إلى النمو في المحفظة التأمينية الذي بلغ 11% في نهاية العام 2025.

جدول 2: انتشار الخدمات والمنتجات التأمينية

العام	نسبة الاختراق التأمينية	الكثافة التأمينية (دولار أمريكي)
2022	**2.07%**	**73.08**
2023	**2.29%**	**71.22**
2024	**3.49%**	**69.74**
2025	3.72%	77.21

يوضح الشكل (1) أن محفظة التأمين ما زالت تشهد تركزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات الذي بلغت نسبته 61% من إجمالي المحفظة التأمينية في نهاية الربع الأول من العام 2026، يليه التأمين الصحي بنسبة 14%. كما يلاحظ من الشكل (2) أن هناك تركزاً واضحاً في الحصص السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ أربع شركات من أصل اثنتي عشرة شركة عاملة في القطاع على نحو 53% من إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني، وذلك في نهاية الربع الأول من العام 2026.

شكل 1: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين كما هو في نهاية الربع الأول من العام 2026

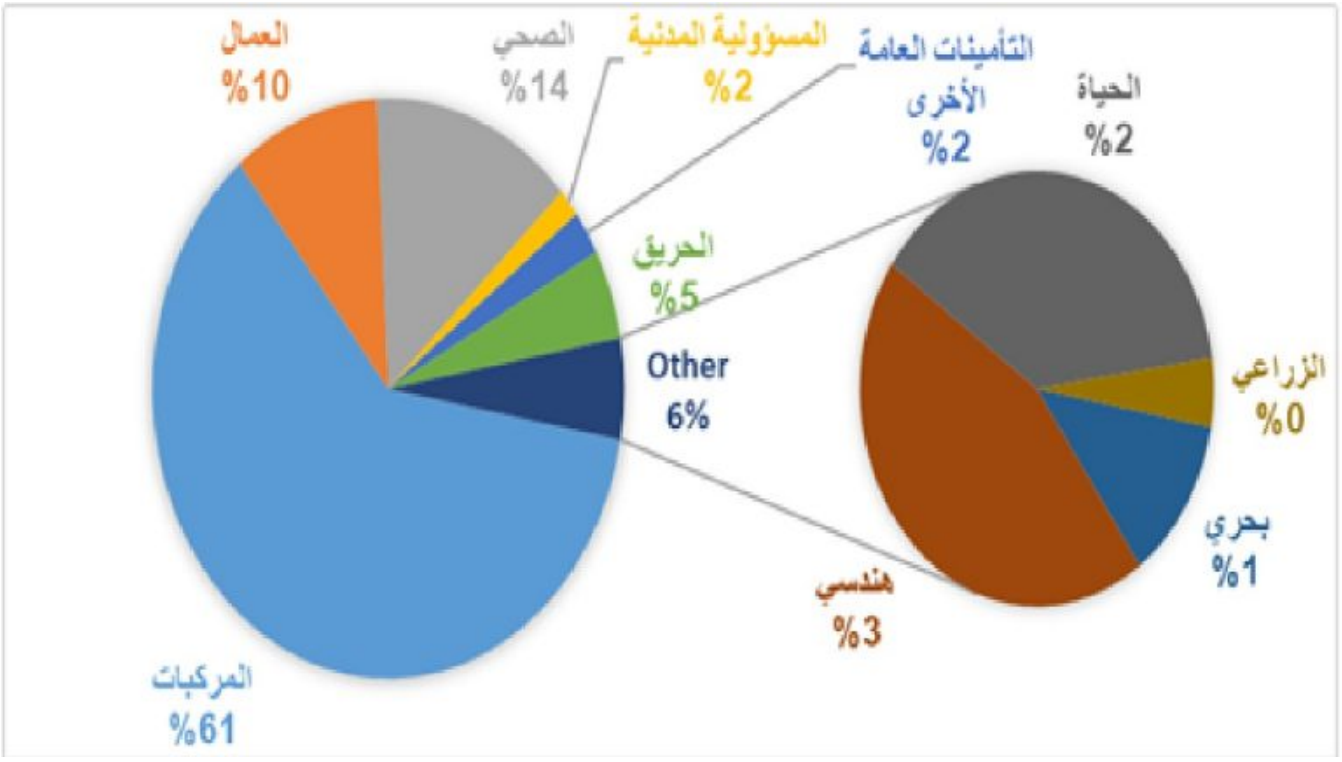

شكل 2: توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين كما هو في نهاية الربع الأول من العام 2026

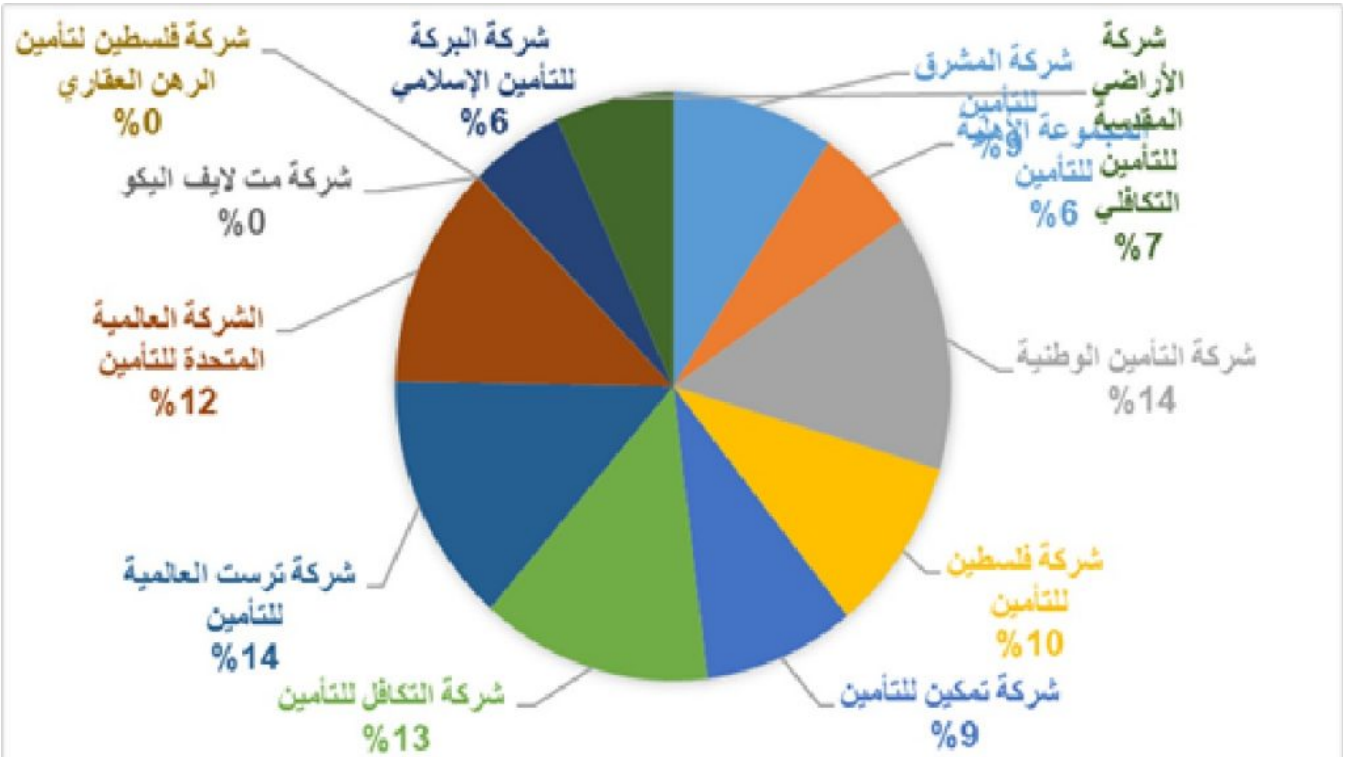

تطورات قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأجير التمويلي

المقارنة السنوية: تعمل في فلسطين 9 شركات تأجير تمويلي مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال كما في نهاية العام 2025. وقد شهد أداؤها تحسناً في العام 2025، حيث بلغ عدد العقود 1,944 عقداً بإجمالي استثمار وصل إلى 118.2 مليون دولار مقارنة مع 1,730 عقداً بقيمة 92.7 مليون دولار خلال العام 2024، ويعكس ذلك ارتفاعاً نسبته 12.4% في عدد العقود و27.4% في إجمالي قيمة العقود، الأمر الذي يشير إلى بدء تعافي نشاط التأجير التمويلي تدريجياً بعد التراجع الذي شهدته الأسواق نتيجة تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلال العام 2024، وما رافقه من تباطؤ اقتصادي وانخفاض مستويات الاستثمار والاستهلاك (انظر الشكل 8).

شكل 1: تطور محفظة التأجير التمويلي بشكل سنوي

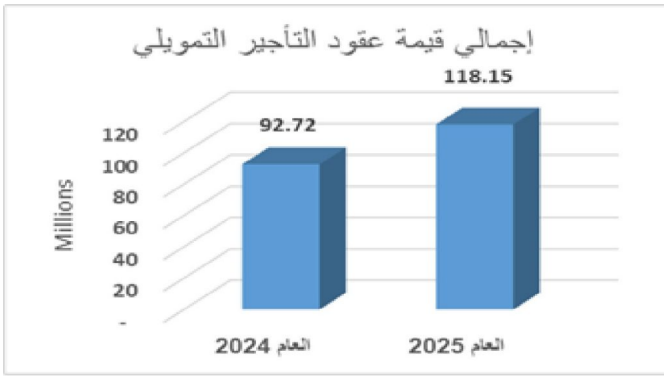

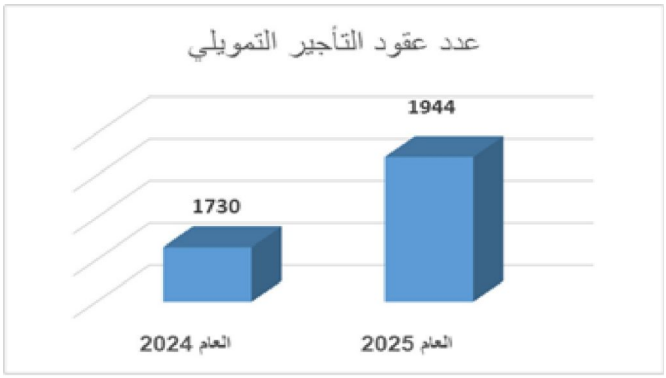

المقارنة الربعية: بلغ إجمالي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي المسجلة لدى الهيئة حوالي 8.31 مليون دولار بواقع 408 عقود في نهاية الربع الأول من العام 2026. وبالمقارنة مع الربع الرابع من العام 2025، انخفض عدد العقود بنسبة 26.5%، كما تراجعت القيمة الإجمالية للعقود بنسبة 20.3%.

أما بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2025، فقد انخفض عدد العقود بنسبة 11.3%، في حين ارتفعت القيمة الإجمالية للعقود بنسبة 37.7%، ما يشير إلى توجه السوق نحو عقود ذات قيم تمويلية أعلى رغم انخفاض عدد العقود.

ويعزى ذلك إلى استمرار التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي وتحسن الطلب على التمويل الاستثماري مقارنة بالفترة السابقة (انظر الشكل 9).

شكل 2: تطور محفظة التأجير التمويلي بشكل ربعي

لا يزال نشاط التأجير التمويلي يتركز، بشكل رئيسي، في محافظة رام الله والبيرة، التي استحوذت على 36.5% من عدد العقود خلال الربع الأول من العام 2026، تلتها محافظة نابلس بنسبة 19.4%، ثم محافظة الخليل بنسبة 9.1%، وبيت لحم بنسبة 8.6%. أما باقي المحافظات، فشكلت ما نسبته 26.4% من عدد العقود، مع العلم أن هناك استقراراً في توزيع هذه النسب على مدى السنوات السابقة لعوامل تتعلق بهيكلة الاقتصاد وتركز الأعمال في بعض المحافظات.

شكل 3: التوزيع النسبي الجغرافي لعدد عقود التأجير التمويلي المسجلة في الربع الأول من العام 2026

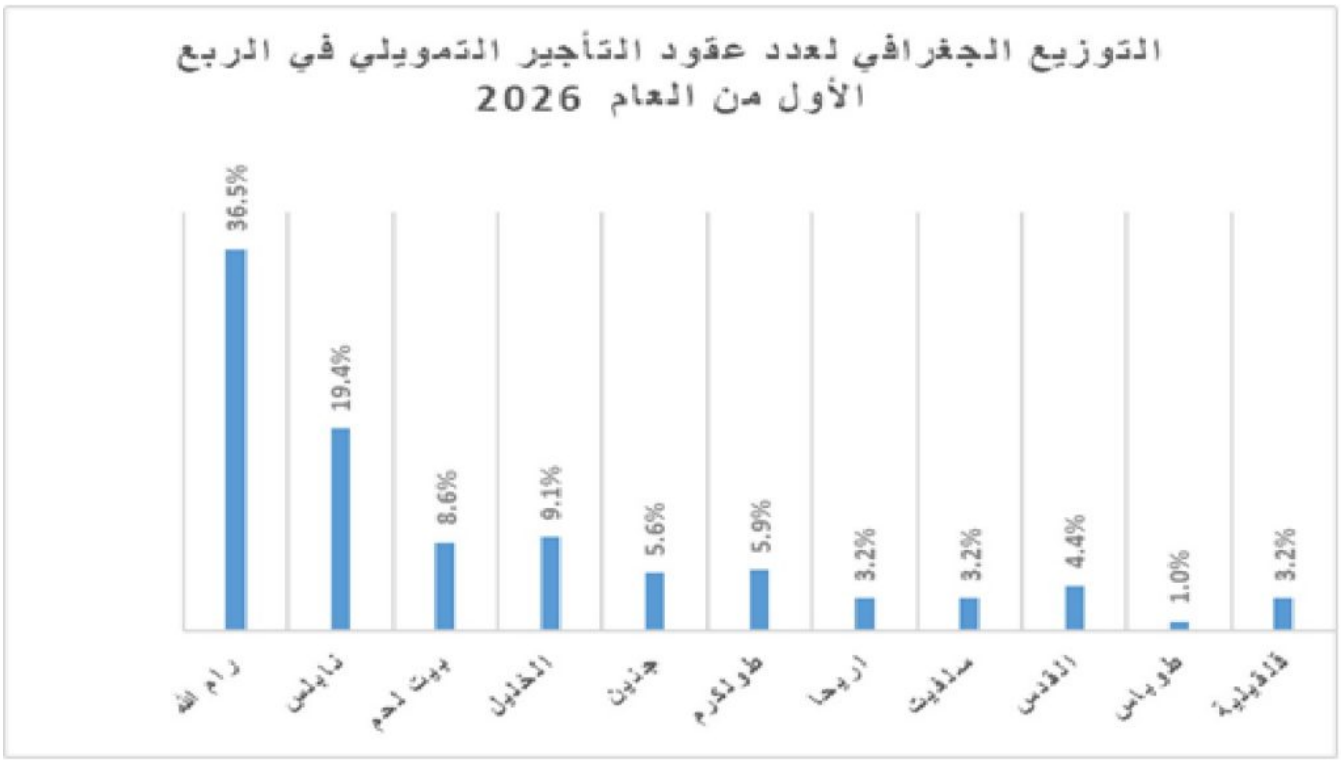

المركبات للاستخدام التجاري لها الحصة الأكبر 48.7)%) من إجمالي قيمة محفظة التأجير التمويلي نهاية الربع الأول من العام 2026، في حين بلغت حصة المركبات للاستخدام الشخصي ما نسبته 43 %، أما المعدات الهندسية والشاحنات والمركبات الثقيلة، فشكلت 2.4 %، بينما شكل المال المنقول (المعدات وخطوط الإنتاج وغيرها، بما لا يشمل المركبات) ما نسبته 4.1% من إجمالي قيمة المحفظة (انظر الشكل 11).

4:توزيع مكونات إجمالي قيمة محفظة التأجير التمويلي حسب طبيعة المأجور في الربع الأول من العام 2026

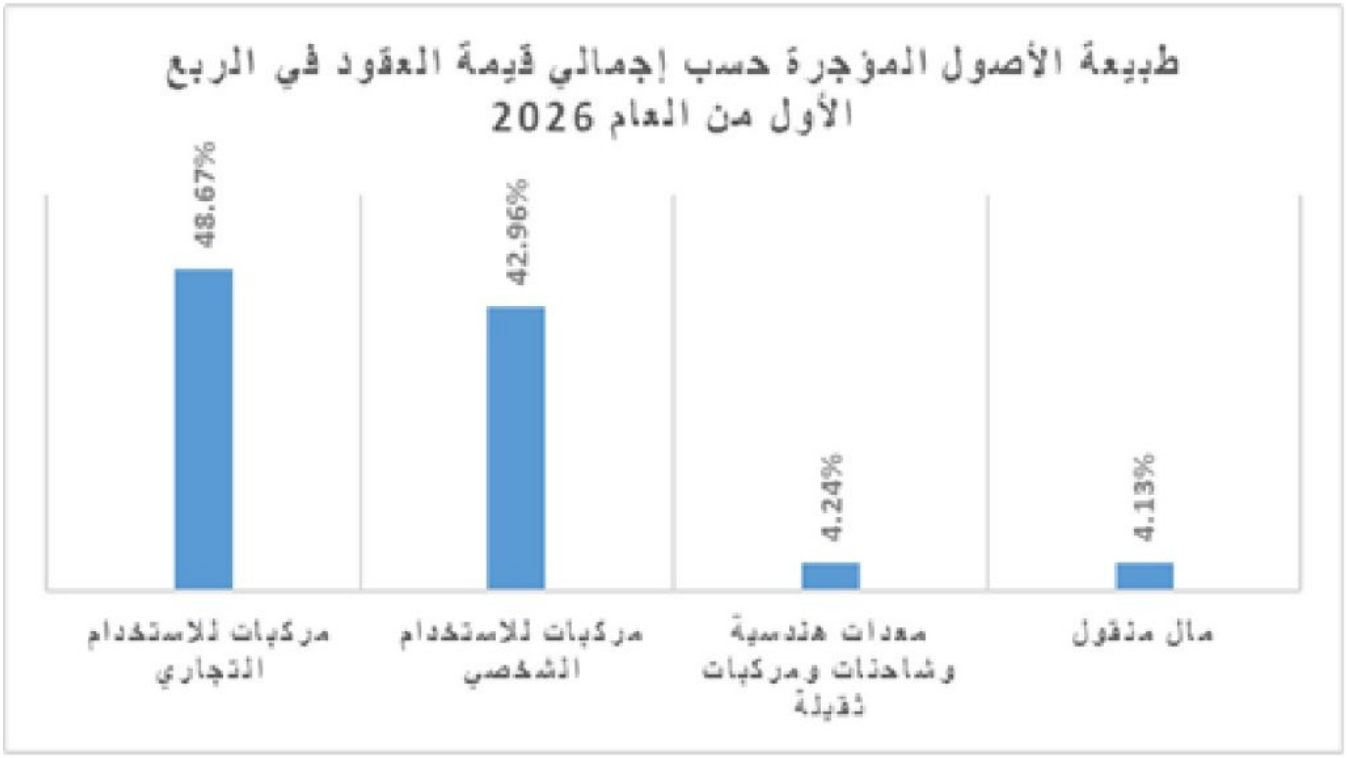

يلاحظ من الشكل رقم (12) استمرار استحواذ الأفراد على النسبة الأكبر من عدد العقود بنسبة 81%، مقارنة بنسبة 85% للأفراد خلال الفترة المناظرة من العام السابق، إلا أن ارتفاع حصة الشركات من إجمالي قيمة العقود بنسبة 49% مقارنة بـ 34% خلال الفترة المناظرة للعام السابق، يعكس زيادة في متوسط حجم التمويل الممنوح للقطاع المؤسسي، الأمر الذي قد يدل على تحسن الطلب الاستثماري للشركات خلال الفترة محل التقرير.

شكل 5: توزيع نسب فئات المستأجرين حسب عدد العقود في الربع الأول 2026

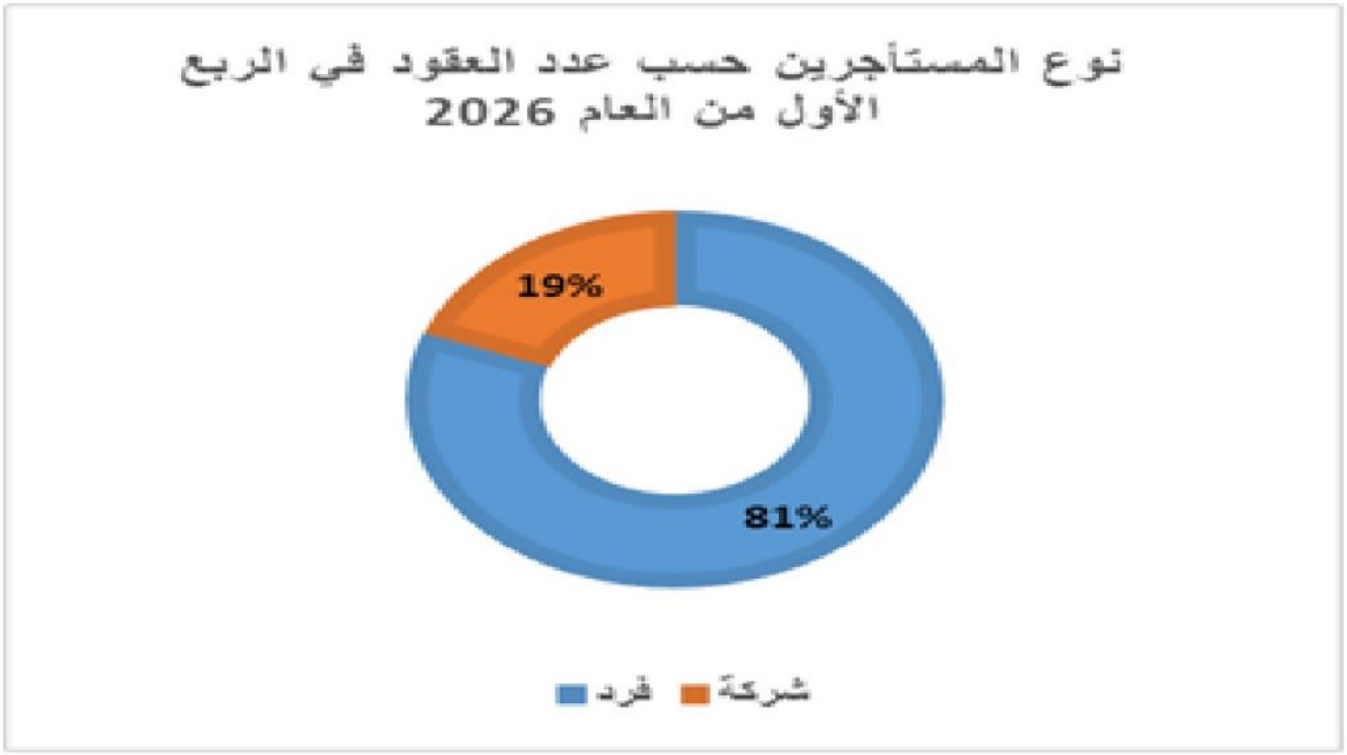
نوع المستأجرين حسب عدد العقود في الربع الأول من العام 2026
19%
81%
فرد
شركة

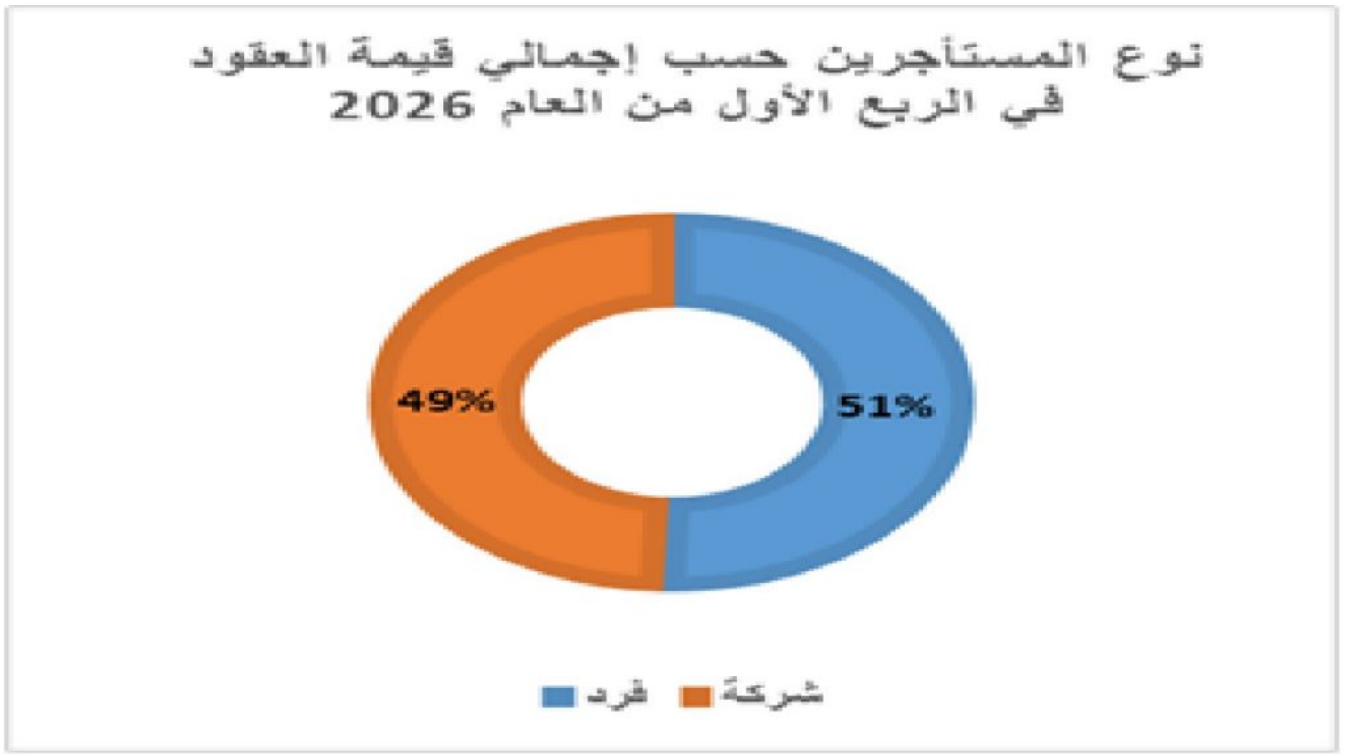
نوع المستأجرين حسب إجمالي قيمة العقود في الربع الأول من العام 2026
49%
51%
فرد
شركة

التوعية المالية

الأوراق المالية

التأمين

التأجير التمويلي

تمويل الرهن العقاري

التوعية المالية > مصطلحات توعوية

1. **قطاع التامين**

المال غير المنقول:

الأرض المملوكة لشخص أو أكثر، وتشمل ما عليها من أبنية وأشجار وأشياء ثابتة أخرى، كما تشمل العقار أيضاً.

2. **قطاع الأوراق المالية**

البيع على المكشوف (Short Selling)

هو قيام المستثمر ببيع ورقة مالية لا يملكها (في الغالب يتم اقتراضها من قبل الوسيط المالي) ليتم شراؤها في تاريخ لاحق، وذلك بناء على توقع المستثمر بانخفاض سعرها في السوق المالي عن سعر البيع، وبالتالي يحقق المستثمر ربحاً يتمثل في فرق سعر الشراء عن سعر البيع.

3. **قطاع تمويل الرهن العقاري**:

الكفيل:

الشخص الذي يعتبر مسؤولاً عن سداد القرض بالتكافل والتضامن مع المقترض في حال عدم السداد.

4. **قطاع التأجير التمويلي:**

استعادة الحيازة:

وضع يسترد فيه المؤجر الأصول المستأجرة، وعادةً ما يكون ذلك بسبب التعثر أو الإخلال ببنود اتفاقية التأجير.

الأوراق المالية

التأمين

التأجير التمويلي

تمويل الرهن العاقاري

الشمول المالي في فلسطين

مكافحة جريمتي غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

تهدف هيئة سوق رأس المال إلى تهيئة المناخ الملائم لتحقيق استقرار رأس المال ونموه، وتنظيم وتطوير ومراقبة سوق رأس المال في فلسطين، وحماية حقوق المستثمرين، وذلك انطلاقاً من مهامها وأهدافها الرامية إلى تحقيق الاستقرار في سوق رأس المال. وفي إطار تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية حقوق المتعاملين، واصلت الهيئة دورها في مواءمة الامتثال من أجل تجنيب قطاعات سوق رأس المال مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي قد تهدد استمرار هذه القطاعات وتعريضها لمخاطر مالية وتشغيلية وقانونية وغيرها، حيث قامت بالعديد من المهمات لتقليل المخاطر والتهديدات المحتملة على القطاعات كافة التي تشرف عليها، وفق الملخص الاتي:

- تعميم تقرير التقرير السنوي لمسؤولي الاتصال.
- تعميم قرار دول عالية المخاطر رقم (1) لسنة 2026.
- عدد الكتب الواردة من مكتب النائب العام 17.
- عدد الكتب الواردة من محكمة جرائم الفساد 6.
- عدد الكتب الواردة من دوائر التنفيذ وقرارات المحاكم ووزارة الداخلية 38.
- ترشيح مستخدم لمنصة التعلم الإلكتروني الخاصة بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- طلبات التعاون "صادرة" بلغ عددها 16 طلباً لغايات تعليمات رقم 04/2020 ضوابط الدخول.
- الرد على طلبات المعلومات من وحدة المتابعة المالية وبلغ عددها 7.

أخبار وقرارات هيئة سوق رأس المال

هيئة سوق رأس المال تصدر تعليمات حوكمة الشركات المدرجة لتعزيز الثقة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية

أصدرت الهيئة تعليمات حوكمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، بهدف تطوير الإطار التنظيمي للشركات المساهمة العامة المدرجة وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والاستدامة. كما تسهم التعليمات في رفع كفاءة مجالس الإدارة، وتعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح، وتحسين البيئة الاستثمارية، بما يواكب أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

هيئة سوق رأس المال تصدر ضوابط تنظيم رهن الأصول المؤجرة في عقود التأجير التمويلي

في إطار جهودها المستمرة لتطوير قطاع التأجير التمويلي، وتعزيز البيئة التنظيمية الناظمة له، أصدرت هيئة سوق رأس المال ضوابط تنظيم رهن الأصول المؤجرة في عقود التأجير التمويلي، بهدف تنظيم عمليات الرهن ضمن إطار قانوني واضح ومتوازن يحفظ حقوق جميع الأطراف.

وتسهم هذه الضوابط في تعزيز الشفافية والحوكمة، وتنظيم العلاقة بين شركات التأجير التمويلي والجهات الممولة، وحماية حقوق المستأجرين، بما يعزز الثقة في القطاع، ويدعم استقراره ونموه بما يخدم الاقتصاد الوطني